ويجب عليه مراعاة أمور أحدها وهو أول واجب عليه أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفردا أو مركبا فيقول
لا إعراب فإنه فرع المعنى ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور إذا قلنا بأنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه
وقال في توجيه نصب كلالة في قوله وإن كان رجل يورث كلالة إنه يتوقف على المراد بها فإن كان اسما
للميت فهو حال ويورث خبر كان أو صفة وكان تامة أو ناقصة وكلالة خبر أو للورثة فهو على تقدير مضاف
أي ذا كلالة وهو أيضا حال أو خبر كما تقدم أو للقرابة فهو مفعول لأجله وقوله سبعا من المثاني إن كان المراد
بالمثاني القرآن فمن للتبعيض أو الفاتحة فلبيان الجنس وقوله إلا أن تتقوا منهم تقاة إن كان بمعنى الاتقاء فهو مصدر
أو بمعنى متقي أي أمرا يجب اتقاؤه فمفعول به أو جمعا كرماة فحال وقوله غثاء أحوى إن أريد به الأسود من الجفاف
واليبس فهو صفة لغثاء أو من شدة الخضرة فحال من المرعى قال ابن هشام وقد زلت أقدام كثير من المعربين راعوا
في الإعراب ظاهر اللفظ ولم ينظروا في موجب المعنى من ذلك قوله أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل
في أموالنا ما نشاء فإنه يتبادر إلى الذهن عطف أن نفعل على أن نترك وذلك باطل لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في
أموالهم ما يشاءون وإنما هو عطف على ما فهو معمول للترك والمعنى أن نترك أن نفعل وموجب الوهم المذكور
أن المعرب يرى أن والفعل مرتين وبينهما حرف العطف الثاني أن يراعي ما تقتضيه الصناعة فربما راعى المعرب
وجها صحيحا ولا ينظر في صحته في الصناعة فيخطئ من ذلك قول بعضهم في وثمودا فما أبقى إن ثمودا مفعول
مقدم وهذا ممتنع لأن لما النافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها بل هو معطوف على عادا أو على
تقدير وأهلك ثمودا أو قول بعضهم في لا عاصم اليوم من أمر الله لا تثريب عليكم اليوم إن الظرف يتعلق باسم
لا وهو باطل لأن اسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه وإنما هو متعلق بمحذوف وقول الحوفي إن الباء في قوله
فناظرة بم يرجع المرسلون متعلق بناظرة وهو باطل لأن الاستفهام له الصدر بل هو متعلق بما بعده وكذا قول غيره في
ملعونين أينما ثقفوا أخذوا إنه حال من معمول ثقفوا أو أخذوا باطل لأن الشرط له الصدر بل هو منصوب على الذم
الثالث أن يكون مليا بالعربية لئلا يخرج على ما لم يثبت كقول أبي عبيدة في كما أخرجك ربك إن الكاف حرف قسم
حكاه مكي وسكت عليه فشنع ابن الشجري عليه في سكوته ويبطله أن الكاف لم تجئ بمعنى واو القسم
وإطلاق ما الموصولة على الله وربط الموصول بالظاهر وهو مما اختص بالشعر وأقرب ما قيل في الآية
أنها مع مجرورها خبر محذوف وبأي هذه الحال من تنفيلك الغزاة على ما رأيت في كراهتهم لها كحال إخراجك
للحرب في كراهتهم له وكقول ابن مهران في قراءة إن البقر تشابه بتشديد الشين إنه من باب التاء في أول
الماضي ولا حقيقة لهذه القاعدة وإنما أصل القراءة إن البقرة تشابهت بتاء موحدة ثم أدغمت في تاء تشابهت
فهو إدغام من كلمتين الرابع أن يتجنب الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة واللغات الشاذة ويخرج على القريب
والقوي والفصيح فإن لم يظهر فيه إلا الوجه البعيد فله عذر وإن ذكر الجميع لقصد الإغراب والتكثير فصعب
شديد أو لبيان المحتمل وتدريب الطالب فحسن في غير ألفاظ القرآن أما التنزيل فلا يجوز
أن يخرج إلا على ما يغلب على الظن إرادته فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسف
ومن ثم خطئ من قال في وقيله يا رب بالجر أو النصب إنه عطف على لفظ الساعة أو محلها لما بينهما من التباعد
والصواب أنه قسم أو مصدر لقال مقدرا ومن قال في إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم إن خبره أولئك ينادون
من مكان بعيد والصواب أنه محذوف ومن قال في ص والقرآن ذي الذكر إن جوابه إن ذلك لحق

والصواب

والصواب أنه محذوف أي ما الأمر كما زعموا أو إنه لمعجز أو إنك لمن المرسلين ومن قال في فلا جناح عليه أن يطوف
إن الوقف على جناح وعليه إغراء لأن إغراء الغائب ضعيف بخلاف القول في مثل ذلك في عليكم أن لا تشركوا
فإنه حسن لأن إغراء المخاطب فصيح ومن قال في ليذهب عنكم الرجس أهل البيت إنه منصوب على الاختصاص
لضعفه بعد ضمير المخاطب والصواب أنه منادى ومن قال في تماما على الذي أحسن بالرفع إن أصله
أحسنوا فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضمة لأن ذلك في الشعر والصواب تقدير مبتدأ أي هو أحسن ومن قال
في وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم بضم الراء المشددة إنه من باب إن يصرع أخوك تصرع لأن ذلك خاص بالشعر
والصواب أن الضمة إتباع وهو مجزوم ومن قال في وأرجلكم إنه مجرور على الجوار في نفسه ضعيف شاذ لم
يرد منه إلا أحرف يسيرة والصواب أنه معطوف على برءوسكم على أن المراد به مسح الخف قال ابن هشام
وقد يكون الموضع لا يتخرج إلا على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراءة نجي المؤمنين قيل الفعل ماض
ويضعفه إسكان آخره وإقامة ضمير المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به وقيل مضارع أصله
ننجي بسكون ثانيه ويضعفه أن النون لا تدغم في الجيم وقيل أصله ننجي بفتح ثانيه وتشديد ثالثه
فحذفت النون الثانية ويضعفه أن ذلك لا يجوز إلا في التاء الخامس أن يستوفي جميع ما يحتمله اللفظ
من الأوجه الظاهرة فيقول في نحو سبح اسم ربك الأعلى يجوز كون الأعلى صفة للرب وصفة للاسم وفي
نحو هدى للمتقين الذين يجوز الذين تابعا ومقطوعا إلى النصب بإضمار أعني أو أمدح أو إلى الرفع بإضمار
هو السادس أن يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب ومن ثم يقال لمن اختلطت عليه الأبواب والشرائط
ومن ثم خطئ الزمخشري في قوله ملك الناس إله الناس إنهما عطفا بيان والصواب أنهما نعتان لاشتراط
الاشتقاق في النعت والجمود في عطف البيان وفي قوله ذلك لحق تخاصم أهل النار بنصب تخاصم إنه
صفة للإشارة لأن اسم الإشارة إنما ينعت بذي اللام الجنسية والصواب كونه بدلا وفي قوله في فاستبقوا
الصراط وفي سنعيدها سيرتها الأولى إن المنصوب فيهما ظرف مكاني فشرطه الإبهام والصواب أنه على إسقاط الجار
توسعا وهو فيهما إلى وفي قوله ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله إن أن مصدرية وهي وصلتها
عطف بيان على الهاء لامتناع عطف البيان على الضمير كنعته وهذه الأمور الستة ذكرها ابن هشام في
المغني وتمم قوله في الأمور الثماني السابع أن يراعي في كل تركيب ما يشاكله فربما خرج كلاما على شيء
ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه ومن ثم خطئ الزمخشري في قوله في ومخرج الميت من الحي
إنه عطف على فالق الحب والنوى ولم يجعله معطوفا على يخرج الحي من الميت لأن عطف الاسم على الاسم
أولى ولكن مجيء قوله يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك وخطئ من قال
في الم ذلك الكتاب لا ريب فيه إن الوقف على ريب وفيه خبر هدى ويدل على خلاف ذلك قوله في سورة السجدة
تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ومن قال في ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور إن الرابط الإشارة
إلى الصبر والغفر جعلا من عزم الأمور مبالغة والصواب أن الإشارة للصبر والغفر بدليل وإن تصبروا وتتقوا
فإن ذلك من عزم الأمور ولم يقل إنكم ومن قال في نحو ما زيد بقائم إن المجرور في موضع رفع والصواب في موضع
نصب لأن الخبر لم يجئ في التنزيل مجردا من الباء إلا وهو منصوب ومن قال في ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله
إن الاسم الكريم مبتدأ والصواب أنه فاعل بدليل ليقولن خلقهن العزيز العليم تنبيه وكذا إذا احتمل قراءة

لأن الجر على الجوار

لأن الظرف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)